الشروط التعاقدية للبيع وفقا للقانون رقم 31.08 القاضي بتحديد تدابير لحماية المستهلك

تعتبر هذه الوثيقة بمثابة دليل موجه للموردين الذين يمارسون نشاطا عن بعد. المواضيع التي تتطرق لها هذه الوثيقة تم تحريرها استنادا على القانون رقم 31.08 القاضي بتحديد تدابير لحماية المستهلك.

ويمكن للمورد أن يقوم بملائمة هذه الشروط التعاقدية للبيع حسب طبيعة نشاطه شريطة أن لا يخل بأحكام هذا القانون.

كما يجب على المورد أن يمكن المستهلك من الولوج بسهولة الى الشروط التعاقدية والاطلاع عليها، وذلك على صفحة الاستقبال في موقعه الإلكتروني.

اذا حرر العقد بلغة أجنبية يصطحب وجوبا بترجمة الى العربية.

توضع هذه الشروط التعاقدية رهن اشارة المستهلك عبر البوابة الالكترونية للمورد بشكل يمكن من الاحتفاظ بها واستنساخها.

التعريف
- إسم المورد وتسميته التجارية؛ **- المعطيات الهاتفية؛** **- المقر الاجتماعي؛** - **رقم التسجيل ورأسمال الشركة**، إذا كان التاجر السيبراني خاضعا لشكليات القيد في السجل التجاري؛ - **رقم التعريف الضريبي**، إذا كان التاجر السيبراني خاضعا للضريبة على القيمة المضافة؛ - **رقم الرخصة، تاريخها والسلطة التي سلمتها**، إذا كان نشاط التاجر السيبراني خاضعا لنظام الترخيص. *وفقا للمادة 29 من القانون رقم 31.08*
تقديم العرض
- يمكن المورد المستهلك من معرفة المميزات الأساسية للمنتوج أو السلعة أو الخدمة محل العرض. - يشمل البيان المتعلق بالسعر أو التعريفة الثمن أو التعريفة الإجمالية التي يتعين على المستهلك دفعها بما

في ذلك الضريبة على القيمة المضافة وجميع الرسوم الأخرى وكذا التكلفة الإضافية لجميع الخدمات التي يلزم المستهلك بأدائها.

فيما يخص عقود الاشتراك محددة المدة، يذكر المورد المستهلك كتابة بأية وسيلة تثبت التوصل :

1- في حالة عدم التجديد الضمني للعقد، بانتهاء العقد شهرا على الأقل قبل الأجل المحدد لانقضاء مدته؛

2- أو في حالة التجديد الضمني للعقد، بالأجل الذي يجوز للمستهلك خلاله أن يمارس حقه في عدم تجديده شهرا على الأقل قبل بداية الأجل المذكور.

وفقا للمواد 3، 5، 7 و29 من القانون رقم 31.08

إبرام العقد

يذكر المورد المستهلك قبل إبرام العقد بمختلف اختياراته ويمكنه من تأكيد طلبيته أو تعديلها حسب إرادته.

وفقا للمادة 29 من القانون رقم 31.08

الأداء

- كيفيات الأداء (تعدل حسب المورد).
- يضمن المورد للمستهلك سلامة وسائل الأداء التي يقترحها.

وفقا للمادتين35 و29 من القانون رقم 31.08

تأكيد الطلبية

يتلقى المستهلك كتابة أو بأي وسيلة دائمة أخرى موضوعة رهن تصرفه، في الوقت المناسب وعلى أبعد تقدير عند التسليم:

1-تأكيدا للمعلومات المشار إليها في المواد 3 و5 و29 من القانون رقم 31.08 (ما لم يف المورد بهذا الالتزام قبل إبرام العقد)؛

2-عنوان المورد حيث يمكن للمستهلك تقديم شكاياته ؛

3-معلومات حول شروط وكيفيات ممارسة حق التراجع ؛

4-المعلومات المتعلقة بالخدمة بعد البيع وبالضمانات التجارية ؛

5-شروط فسخ العقد إذا كان غير محدد المدة أو كانت مدته تفوق سنة.

يسلم المورد كذلك فاتورة أو مخالصة أو تذكرة صندوق أو أي وثيقة أخرى تقوم مقامها إلى كل مستهلك قام بعملية شراء.

وفقا للمادتين04 و 32 من القانون رقم 31.08

التسليم

- كيفيات التسليم ومدة صلاحية العرض وثمنه أو تعريفته. (تعدل حسب المورد)

وفقا للمادة 29 من القانون رقم 31.08

التراجع

للمستهلك أجل:

-سبعة أيام كاملة لممارسة حقه في التراجع؛

- ثلاثين يوما لممارسة حقه في التراجع في حالة ما لم يف المورد بالتزامه بالتأكيد الكتابي للمعلومات المنصوص عليها في المادتين 29 و32 من القانون رقم 31.08.

وذلك دون الحاجة إلى تبرير ذلك أو دفع غرامة باستثناء مصاريف الإرجاع إن اقتضى الحال ذلك.

تسري الآجال المشار إليها في الفقرة السابقة ابتداء من تاريخ تسلم السلعة أو قبول العرض فيما يتعلق بتقديم الخدمات.

عند ممارسة حق التراجع، يجب على المورد أن يرد إلى المستهلك المبلغ المدفوع كاملا على الفور وعلى أبعد تقدير داخل الخمسة عشر يوما الموالية للتاريخ الذي تمت فيه ممارسة الحق المذكور. وبعد انصرام الأجل المذكور، تترتب، بقوة القانون، على المبلغ المستحق فوائد بالسعر القانوني المعمول به.

لا يمكن أن يمارس حق التراجع، إلا إذا اتفق الطرفان على خلاف ذلك، في العقود المتعلقة بما يلي :

1- الخدمات التي شرع في تنفيذها بموافقة المستهلك قبل انتهاء أجل السبعة أيام كاملة؛

2- التزويد بالمنتوجات أو السلع أو الخدمات التي يكون ثمنها أو تعريفتها رهينا بتقلبات أسعار السوق المالية ؛

3- التزويد بالسلع المصنوعة حسب مواصفات المستهلك أو المعدة له خصيصا أو التي لا يمكن بحكم طبيعتها إعادة إرسالها أو تكون معرضة للفساد أو سريعة التلف؛

4- التزويد بتسجيلات سمعية أو بصرية أو برامج معلوماتية عندما يطلع عليها المستهلك؛

5- التزويد بالجرائد أو الدوريات أو المجلات.

وفقا للمواد 36، 37 و38 من القانون رقم 31.08

الضمان

- الضمان القانوني لعيوب الشيء المبيع

للمستهلك أجل سنة واحدة من أجل تقديم دعوى قضائية في حالة خلو المبيع من الصفات الموعود بها.

- الضمان التعاقدي

يكون الضمان التعاقدي المقترح من لدن المورد محل محرر يتضمن بوضوح حقوق المستهلك المترتبة

عن الضمان التعاقدي .

لا يجوز للمورد، أن يقترح ضمانه التعاقدي على المستهلك دون الإشارة بوضوح إلى الضمان القانوني الذي يتحمله المورد عن العيوب والعيوب الخفية للشيء المبيع والذي يطبق في جميع الأحوال.

وفقا للمواد 65، 66، 67 و71 من القانون رقم 31.08

الاختصاص المحلي

في حال نزاع بين المورد والمستهلك، ورغم وجود أي شرط مخالف، فإن المحكمة المختصة هي محكمة موطن أو محل إقامة المستهلك أو محكمة المحل الذي وقع فيه الفعل المتسبب في الضرر باختيار هذا الأخير.

وفقا للماد ة202 من القانون رقم 31.08